

تفاوت الأسعار في الأدبية ينهش الجيوب

«التمويل»: المواطن دوره سبب!

وبالعودة إلى مديرية التجارة

الداخلية، وخاصة المستهلك في

الاذنة، أكد مصدر مسؤول

في المديرية لـ«الوطن»، مراقبة

السعارة في أسعار المواد ولا سيما

الخضر والفواكه والأجبان وحتى

اللبسة، في حين محل وأخر تجد

شيئاً في أسعارها يتجاوز في بعض

المناطق ١٠٠ و١٠٠ ليرة للمواد

الغذائية، على حين يتجاوز الفرق

في بيع الأليفة آلاف الليرات كما

ذكر بعض المواطنون لـ«الوطن».

مؤكدين أن الحجة التي باتت

الأشائعة، عند الباقة هي تذبذب

سعر صرف الدولار أمام اليرة

من جهة أخرى، وبفارق الضريبة

والبيع بسعر آخر.

وعن المواطن غير الغذائية أكد

المصدر تسجيل ١٠٠ ضبط

خلال شهر واحد منها ٣٠ لعدم

جiazia فواتير، ٥١ مخالفة لعدم

الاعلان عن الأسعار، ١٠ ضبط

المال على ١٠٠ ليرة في شارع بنت

الشاوشين من الحال في منطقة

سكنها، وقالت إن الناس اعتادت

على أن الأسعار تحددها المطاعة

أكتر منها السلعة، فمن الغذاء

إلى الكساء جميعها شعرت بحسب

المنطقة المعيشية فيها، لافتة إلى أن

سعر البيجاما «العادية» في منطقة

الزراوة يتجاوز ٤ آلاف ليرة

على حين تبلغ البيجاما ذاتها في

سوق العتيبة «سوق الدراوش»

٣٥٠ ليرة فقط متساوية عن

السبب الذي لم يجد له أهالي

الاذنة، أي تفسير منطقى من

الوضع شيئاً الآخر الذي تتابعه

المديرية بدقة.

| عبير سمير محمود

يعاني مواطنون الأذنة من الفروقات

السعارة في أسعار المواد ولا سيما

الخضر والفواكه والأجبان وحتى

اللبسة، فيما محل وأخر تجد

شيئاً في أسعارها يتجاوز في بعض

المناطق ١٠٠ و١٠٠ ليرة للمواد

الغذائية، على حين يتجاوز الفرق

في بيع الأليفة آلاف الليرات كما

ذكر بعض المواطنون لـ«الوطن».

مؤكدين أن الحجة التي باتت

الأشائعة، عند الباقة هي تذبذب

سعر صرف الدولار أمام اليرة

من جهة أخرى، وبفارق الضريبة

والبيع بسعر آخر.

وعن المواطن غير الغذائية أكد

المصدر تسجيل ١٠٠ ضبط

خلال شهر واحد منها ٣٠ لعدم

جiazia فواتير، ٥١ مخالفة لعدم

الاعلان عن الأسعار، ١٠ ضبط

المال على ١٠٠ ليرة في شارع بنت

الشاوشين من الحال في منطقة

سكنها، وقالت إن الناس اعتادت

على أن الأسعار تحددها المطاعة

أكتر منها السلعة، فمن الغذاء

إلى الكساء جميعها شعرت بحسب

المنطقة المعيشية فيها، لافتة إلى أن

سعر البيجاما «العادية» في منطقة

الزراوة يتجاوز ٤ آلاف ليرة

على حين تبلغ البيجاما ذاتها في

سوق العتيبة «سوق الدراوش»

٣٥٠ ليرة فقط متساوية عن

السبب الذي لم يجد له أهالي

الاذنة، أي تفسير منطقى من

الوضع شيئاً الآخر الذي تتابعه

المديرية بدقة.

وكشف العلي أنه تم تحريك العديد من الدعاوى

حق متعاطفين لم يضبط معهم مواد مخدرة

دون الرجوع إلى الجهة التي طلبتها أما إذا كانت

القضية فيها تجارة قاتلة فالدعاوى تحويله إلى الجهة

الطالبة له.

وأشعار العلي إلى العمل على سرعة البت

بالذريعي القاضية باعتبار أن القضاء هو ملجأ

المواطنين لأنّه حقوقهم.

وفي الغضون بدأت ورشات العمل على

ترميم القصر العدلي في دمشق وذلك تمهيداً

للمواد المحكمة المدنية التي تم نقلها إلى القصر

العامي بمنطقة الراية في العام الماضي.

وأنس القصر العدلي في خصيبيات القرن

الماضي في وقت كان بعد سكان دمشق ليس

كبيراً أمّا حالياً فشكل القصر الكبير مدينة

ضيقاً على الجميع الذي ينبع في ظل

الظروف الحالية التي تعيشها البلاد والعدد

الكثير من التازحين دينية دمشق من المحافظات

والآخرين.



وأشار العلي إلى أحد متعاطفين لم يضبط معهم أي

الدعوى مباشرة بحق الشخص الذي قيل الموافقة على

القضاء وكان متاعطاً فقط ولم يضبط معه أي

طلبه وهذا بعد من الأسباب لرد طلب كف البحث

محفوظة في الديوان كما أن هناك ضبوطاً

مجترة.

وبالتالي فإنه يتم منع كف البحث بناء على ذلك.

وفقاً لبيانات المحكمة العامة في دمشق

أفاد العلي أنه يحق للحاكم العام أن يرجو

الدعوى من حيث المقام في المحكمة

وأفاد العلي أنه تم تحويله إلى تلك الجهة قبل الموافقة على

القضاء وحالياً لا يوجد أي مقتضى

لطلب كف البحث.

وأشار العلي إلى أن الجهة الطالبة غالباً تتبع

أقوال الشخص الذي قدم كف البحث وبناء عليه

يتوجه إلى تلك الجهة قبل الموافقة على

القضاء وحالياً لا يوجد أي مقتضى

لطلب كف البحث.

وأشار العلي إلى أن الجهة التي توجه إليها

الدعوى من حيث المقام في المحكمة

وأفاد العلي أنه تم تحويله إلى تلك الجهة قبل الموافقة على

القضاء وحالياً لا يوجد أي مقتضى

لطلب كف البحث.

وأشار العلي إلى أن الجهة التي توجه إليها

الدعوى من حيث المقام في المحكمة

وأفاد العلي أنه تم تحويله إلى تلك الجهة قبل الموافقة على

القضاء وحالياً لا يوجد أي مقتضى

لطلب كف البحث.

وأشار العلي إلى أن الجهة التي توجه إليها

الدعوى من حيث المقام في المحكمة

وأفاد العلي أنه تم تحويله إلى تلك الجهة قبل الموافقة على

القضاء وحالياً لا يوجد أي مقتضى

لطلب كف البحث.

وأشار العلي إلى أن الجهة التي توجه إليها

الدعوى من حيث المقام في المحكمة

وأفاد العلي أنه تم تحويله إلى تلك الجهة قبل الموافقة على

القضاء وحالياً لا يوجد أي مقتضى

لطلب كف البحث.

وأشار العلي إلى أن الجهة التي توجه إليها

الدعوى من حيث المقام في المحكمة

وأفاد العلي أنه تم تحويله إلى تلك الجهة قبل الموافقة على

القضاء وحالياً لا يوجد أي مقتضى

لطلب كف البحث.

وأشار العلي إلى أن الجهة التي توجه إليها

الدعوى من حيث المقام في المحكمة

وأفاد العلي أنه تم تحويله إلى تلك الجهة قبل الموافقة على

القضاء وحالياً لا يوجد أي مقتضى

لطلب كف البحث.

وأشار العلي إلى أن الجهة التي توجه إليها

الدعوى من حيث المقام في المحكمة

وأفاد العلي أنه تم تحويله إلى تلك الجهة قبل الموافقة على

القضاء وحالياً لا يوجد أي مقتضى

لطلب كف البحث.

وأشار العلي إلى أن الجهة التي توجه إليها

الدعوى من حيث المقام في المحكمة

وأفاد العلي أنه تم تحويله إلى تلك الجهة قبل الموافقة على

القضاء وحالياً لا يوجد أي مقتضى

لطلب كف البحث.

وأشار العلي إلى أن الجهة التي توجه إليها

الدعوى من حيث المقام في المحكمة

وأفاد العلي أنه تم تحويله إلى تلك الجهة قبل الموافقة على

القضاء وحالياً لا يوجد أي مقتضى

لطلب كف البحث.

وأشار العلي إلى أن الجهة التي توجه إليها

الدعوى من حيث المقام في المحكمة

وأفاد العلي أنه تم تحويله إلى تلك الجهة قبل الموافقة على

القضاء وحالياً لا يوجد أي مقتضى

لطلب كف البحث.

وأشار العلي إلى أن الجهة التي توجه إليها

الدعوى من حيث المقام في المحكمة

وأفاد العلي أنه تم تحويله إلى تلك الجهة قبل الموافقة على

القضاء وحالياً لا يوجد أي مقتضى

لطلب كف البحث.

وأشار العلي إلى أن الجهة التي توجه إليها

الدعوى من حيث المقام في المحكمة

وأفاد العلي أنه تم تحويله إلى تلك الجهة قبل الموافقة على

القضاء وحالياً لا يوجد أي مقتضى

لطلب كف البحث.

وأشار العلي إلى أن الجهة التي توجه إليها

الدعوى من حيث المقام في المحكمة

وأفاد العلي أنه تم تحويله إلى تلك الجهة قبل الموافقة على

القضاء وحالياً لا يوجد أي مقتضى

لطلب كف البحث.

وأشار العلي إلى أن الجهة التي توجه إليها

الدعوى من حيث المقام في المحكمة

وأفاد العلي أنه تم تحويله إلى تلك الجهة قبل الموافقة على

القضاء وحالياً لا يوجد أي مقتضى

لطلب كف البحث.

وأشار العلي إلى أن الجهة التي توجه إليها

الدعوى من حيث المقام في المحكمة